محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 34

محضرالجلسة

تاريخ الاجتماع : 02 جويلية 2012
افتتاح الجلسة الساعة :14 صباحا
الجلسة عدد : الجلسة عدد :34
جدول الأعمال: مواصلة أعمال اللجنة

افتتح السيد رئيس اللجنة الأعمال موضحا أنها ستتمحور حول تقييم أعمال الجنة خلال زياراتها لألمانيا وهولاندا وتركيا وحوصلة أهم الأفكار بخصوص التجارب المقارنة وتحديد مدى الاستفادة من هذه الزيارات.
وفي البداية أفاد السيد عبد الحميد أن زيارة تركيا كانت بهدف حضور ملتقى حول اللامركزية والديمقراطية المحلية نظمه البنك الدولي أيام 26 و27 جوان 2012 بإسطنبول وقد تم الاستماع لمداخلة ممثل عن البنك والتعرف على تجربة الانتقال الديمقراطية في كل من جنوب افريقيا وأندونوسيا والهند.
كما تم تقديم مدخلة بخصوص التنظيم الترابي في تركيا والتوصيات على ضوء مختلف التجارب المعروضة.
أما بخصوص الزيارتين لهولندا وألمانيا فتم التأكيد على أهمية التعرف على اللامركزية في دولة موحدة هولندا وفي دولة فيدرالية ألمانيا والتمييز بين التجربتين وبالتالي فالتجربة الهولندية هي الأقرب إلى الوضع التونسي.
وفي نفس الإطار لاحظ بعض الأعضاء أن التجربة التونسية بمقارنتها بالتجارب في دول الزيارات لا ينقصها الجانب القانوني ولا النظري وإنما الصعوبات التي تعانيها تظهر خاصة من حيث حسن التطبيق والفرق من حيث الوعي لدى المطالب بالأداء والمواطن بشكل عام.
ومن بين أهم النقاط التي استدعت الاهتمام في تركيبة البلدية هو أنه في هولندا رئيس البلدية يتم بالتعيين وليس بالانتخاب وكذلك أن أغلب موارد البلديات متأتية من تمويل الدولة لميزانياتها وهو ما لا يحول دون الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وطريقة الاستخلاص تعتمد الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأجراء إضافة لصرامة العقوبات. بالإضافة إلى ذلك تم تسليط الضوء على وجود هيكل يمثل البلديات على المستوى الوطني Association des communes وعن طبيعتها القانونية هي ليست جمعية بالمفهوم الكلاسيكي وإنما هي منظمة شبه حكومية مهمتها التنسيق وإحداث علاقات التوئمة مع البلديات و كذلك التعرض لجمعية المدن Association des villes ودورها استشاري في مشاريع القوانين بهذا الخصوص وهي تمثل المدن أمام الحكومة ويتم تمويلها بمساهمات المدن ويمكن الرجوع لمثل هذه النماذج في الهياكل في تصور لنوات أولية لهيكل يمثل الجماعات المحلية في المركزي بالنسبة لتونس.
دائما في إطار عرض المثال الهولندي تم التعرض لوكالة التعاون الدولي للبلديات والجمعيات المتبثقة عنهاUNG وهي هيكل دولي مكلف بدعم اللامركزية وهي بمثابة وكالة دولية غير حكومية لها أنشطة في عديد الدول وقد تم التمييز بينها وبين GISET في ألمانيا وهي هيكل منبثق عن وزارة الخارجية وميزانيتها متفرعة عن ميزانية تلك الوزارة ومواردها بالإحالة منها ومن مهامها التصرف في التعاون الدولي بين البلديات وهو مؤسسة ذات بعد فيدرالي لارتباطها بالعلاقات الخارجية للدولة الألمانية.

أما مسألة الرقابة من خلال التجارب فيتضح أنها رقابة لاحقة وهي رقابة شرعية تركز على دور القضاء المختص إضافة إلى الرقابة الإدارية من خلال لجان خاصة مثل لجنة مراقبة المالية المحلية بوزارة الداخلية.

وبالنسبة للديمقراطية المحلية فالإضافة التي تقدمها هذه النماذج فمن خلال الديمقراطية التشاركية وتطور آلياتها في تشريك المواطن في الحياة البلدية إضافة إلى اعتماد طريقتي الانتخاب المباشر وغير المباشر حسب أصناف الجماعات المحلية المعنية.

بقي مسألة توزيع الصلاحيات فهي تتم اعتماد على تقنيتي التفويض والتفريع والتأكيد على أهمية الكفاءات الدخول لها ممارسة هذه الصلاحيات على المستوى المحلي.

والملاحظ أن هذه التجارب تعتمد صيغة مرنة في نصوصها الدستورية من خلال مبادئ عامة تسمح للمشرع ليقنن بطريقة متلائمة مع الواقع كذلك أهمية الضمانات لحسن تطبيق الدستور خاصة من خلال هياكل مراقبة دستورية القوانين وفي الأخير تم ملاحظة أن التجارب المقارنة لا تخلو غيرها اللامركزية من النقائص فالتنظيم الهيكلي للجماعات المحلية معقد ومفهوم الجهات بعيد عن خصوصيات المثال التونسي ويصعب تحقيقه وفي نفس السياق تم ملاحظة أنن الزيارتين لألمانيا وهولندا لم تكن ممنهجة على الوجه الذي يسمح بالتعرف عن قرب إلى البلديات والالتقاء مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي في غياب برنامج مسبق للزيارات.

ومن ناحية أخرى تم مناقشة منهجية أعمال اللجنة في الجلسات المقبلة من أجل الشروع في صياغة الفصول موضوع نظرها والطريقة المتبعة في ذلك.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 18.